بعد الصناعة.. عرنوس في «الزراعة»: الزراعة... مسألة وطنية شاملة

استثمار كل الفرص المادية والبشرية والاستمرار بدعم الفلاح

وزير الزراعة: إعادة الفلاحين إلى أراضيهم المحررة من الإرهاب

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال ترؤسه أمس اجتماعاً في وزارة الزراعة أن الوفاء للثورة الوطنية الحقيقية التي قام بها المواطن السوري والتي تمثلت بالمشاركة الكثيفة في الانتخابات الرئاسية تكمن في تأمين متطلباته وتلبية احتياجاته وتعزيز الإنتاج، مشدداً على الاستمرار بدعم القطاع الزراعي والعمل لإيجاد الآليات المناسبة لإدارة الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه، وتجسيد شعار «الأمل بالعمل» من خلال استكمال تنفيذ الخطط الموضوعة والمتكاملة على مستوى كل مؤسسة من المؤسسات الإنتاجية الزراعية والتشبيك بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى لتجسيد شعارات الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات باعتبار أن هذا القطاع يشكل خط الدفاع الأول في وجه العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية.

وأعرب المهندس عرنوس عن حرص الحكومة على توفير البيئة المناسبة لتفعيل وتعزيز النشاط الزراعي بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية على المستويين الكمي والنوعي، واستثمار كل الفرص المادية والمالية والبشرية المتوافرة لدى هذا القطاع الواسع وتقليل نسبة العطالة لديه إلى أدنى حد ممكن، لافتاً إلى أن الاستمرار بدعم القطاع هدف أساسي يجري العمل على تحقيقه من خلال حزمة من الإجراءات المتواصلة.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى الدور الكبير لاستقرار الإنتاج الزراعي على مستوى المجتمع والأسري نظراً للانتشار الواسع لعمالة هذا القطاع على مستوى الجغرافيا الوطنية، مؤكداً على كل الجهات التابعة للوزارة تنفيذ خططها الاستثمارية واستخدام الاعتمادات المخططة على النحو الأمثل الذي يضمن إعادة تأهيل مسارات عمل هذه الجهات وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكد المهندس عرنوس تكاملية الأدوار بين وزارة الزراعة وكل الشركاء الوطنيين المعنيين من اتحاد الفلاحين واتحاد غرف الزراعة السورية ونقابة المهندسين الزراعيين والشركاء من القطاع الخاص، موضحاً أن المسألة الزراعية هي مسألة وطنية شاملة لا يمكن لجهة معينة بذاتها أن تنجح في إدارتها، فنجاح القطاع يكمن في النجاح بإدارة كل الجهود الوطنية المعنية فيه، ومشيراً إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ الخطط وبرامج العمل التي تم أعدادها خلال الفترة الماضية والبناء عليها للوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ودعا رئيس مجلس الوزراء إلى تقييم الكفاءات والقيادات الإدارية لدى هذا القطاع بناء على نتائج العمل ومخرجات الأداء لأن التحدي الأساسي لهذه الفترة هو كيفية إدارة الموارد الوطنية على النحو الأمثل، مشدداً في الوقت نفسه على مراجعة أداء المؤسسات والشركات والجهات التابعة لوزارة الزراعة والحرص على أن تقوم بأدوارها الوطنية بأفضل شكل ممكن، ووضع برامج إنتاج زراعي واضحة ومتكاملة لبحث الخطط التمويلية المناسبة بالتنسيق مع المصارف العامة.

أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا العمل على الاستمرار بتنفيذ رؤية متكاملة لتطوير القطاع الزراعي وآلية عمل الوزارة وتحديد المؤشرات والتحديات والصعوبات وإستراتيجية العمل القادمة لتحقيق السياسات المخطط لها لأن القطاع الزراعي أحد الحوامل الاقتصادية المهمة ويوفر مواد الإنتاج الأولية للقطاعات الأخرى كما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية، مشيراً إلى الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المؤسسات التابعة للوزارة وتطوير أدائها لتكون قادرة على القيام بمتطلبات المرحلة الراهنة.

تركزت النقاشات على تحديث وعصرنة القطاع الزراعي وتعزيز مخرجات البحث العلمي والتقانة الحيوية الحديثة وتطبيقها على صعيد الإنتاج الزراعي، وضرورة تخطيط السياسات الزراعية استناداً إلى معايير تسويقية واضحة تضمن تسويق المنتجات محلياً وخارجياً بما يحقق مصلحة كل من المستهلك والمنتج، وبما يسهم في توفير القطع الأجنبي من الناتج عن تصدير فوائض المنتجات الزراعية، إضافة إلى توفير الاعتمادات اللازمة لتوسيع قاعدة مشاريع دعم الزراعات الريفية ودعم المزارع السمكية.

وتم التأكيد على تكثيف الجهود لإعادة الفلاحين إلى أراضيهم المحررة من الإرهاب وتثبيت وجودهم فيها وتوفير مستلزمات استعادة نشاطاتهم الإنتاجية، وتعزيز الخطط الرامية لزيادة الإنتاج وتحديد الصعوبات التي تعترض عمل المؤسسات المعنية بالعمل الزراعي والعمل على تذليلها، وترجمة القرارات والبرامج الحكومية المتخذة لتطوير القطاع الزراعي على أرض الواقع، كذلك تكثيف الجهود والتنسيق بين كل الجهات المعنية لاستلام كامل محصول القمح، ووضع خطة لإنتاج أصناف زراعية تتكيف مع التحولات المناخية، ووضع خطة مشتركة بين وزارتي الزراعة والموارد المائية لزيادة المساحة المروية بمشاريع الري الحكومي.

شارك في الاجتماع وزير الموارد المائية المهندس تمام رعد ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور عماد صابوني والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر ورئيس اتحاد الفلاحين أحمد صالح إبراهيم ورئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو ونقيب المهندسين الزراعيين الدكتورة راما عزيز ومديرو المؤسسات والشركات التابعة لوزارة الزراعة.

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

«الحزام والطريق» مُبادَرة صِينيّة.. بنَكْهةٍ أمَميّة

بقلم: طلال أبو غزالة

تُحيي مبادرة «الحزام والطّريق» الصّينيّة الجديدة، ما عُرف في التّاريخ بـ«طريق الحرير» قبل ألفي عام؛ حين عزّزت الصّين «الفكر التّجاريّ التّبادليّ الحضاريّ» مع دول مجاورة لها كانت تربطها بها علاقات تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة.. وقد نشأ مصطلح دول «طريق الحزام» عن تلك المبادرة تلك الدول التي هي على طريق الحرير الجديدة وتتبادل مع الصين تجارتها.

وافتتحت الصّين من أجل المبادرة ستة ممرّات بحريّة.. مع ٦٥ دولة بهدف التّعاون الذي «لا حدود له»؛ إذ يشمل مجالات عدة، مثل التّعليم، والصّحّة، والزّراعة، والصّناعة، والتّجارة، والسّياحة، والرّياضة.. ويهدف إلى تحقيق النّماء في كلّ منها.

ومن الفوائد العامة التي ستتحصّل عليها دول «طريق الحزام» وشعوبها، زيادة مدخولها من مصادر الطّاقة، وتحقيق مصادر دخول إضافيّة لمواطنيها، وتميز قدرتها في استقطاب المستثمرين إليها، وحصولها على منحة شراء للبضائع التي تحتاجها بأسعار تفضيليّة، والاستجابة لطلبها في تأمينها بالخبراء اللازمين، والعمالة الكفؤة متى لزمها ذلك.

وتتمثل أهم تحدّيات المبادرة الصّينيّة في كيفية ردّها على الاتّهامات الموجّهة لها من أميركا، ومن أهمها ادعاؤها بخروجها على قانون «الملكيّة الفكريّة» العالمي، وتسجيل نفسها «دولة نامية» في المنظمة العالمية للتّجارة، واتّهامها لها بالوقوف وراء أزماتها المالية، وديونها، وعجزها المتكرر في موازناتها العامّة.

إلا أن ثمة فرقاً بين طريقتي البلدين في تحقيق رغبتهما للسّيطرة على التّجارة العالمية؛ ففي الوقت الذي رسمت به الصين مشروعها وفق «رؤية زمنيّة» محددة وواضحة، وتحت شعار «صين جديدة (٢٠٤١)».. نجد أن أميركا لا تملك رؤية واضحة لما ستفعله في مواجهة تلك المبادرة.

وختاماً، فإنّني أدعو إلى استحداث دائرتين: الأولى تحت عنوان «دائرة الخطا الإستراتيجية للشّراكة الاقتصاديّة/ التجاريّة مع الصّين»، والثانية تحت عنوان «الرّقميّة والابتكار»، لتسيران جنباً إلى جنب في تمكين المجتمعات، والشّعوب لمجاراة العالم الرّقمي المبنيّ على أشياء الذّكاء الاصطناعي.. وتكون من مهمّات تلكما الدّائرتين تأسيس «المدن الذّكيّة»، وكتابة «تشريعات» الحياة الجديدة في دول الحزام.. مع مراعاة الأبعاد التّقنيّة العُليا التي ستزيد من كفّة مستخدميها.

كذلك أدعو شركاء الصّين إلى إنشاء عاصمة إلكترونية (ذكيّة) من تأسيسهم، وتحت إشراف «مجلس خبراء» منتخب منهم؛ من أجل تقديم كل الاستشارات اللازمة للتّمكين والإمكان.. ومن ذلك الحثّ على إنشاء «سوق مُشتركة»، و«منظمات دعم» وأخرى للرّعاية، وتعلّم اللّغة الصّينيّة.

وختاماً.. فلقد بادرت مؤسستنا طلال أبوغزاله العالمية بالانضمام إلى واحد من أهم التحالفات التي أقامتها الصّين مع دول «طريق الحزام»، وهو تحالف «الجامعات الصّينيّة» الذي مقرّه مدينة «شينيانغ» عاصمة مقاطعة «ليوانينغ»؛ مبادرين لغيرنا من الهيئات التعليمية للانضمام، هادفين إلى التّبادل النّوعيّ المشترك في عدة مجالات.. ومن أهمها البحث العلمي، والاختراع، والابتكار، والتبادل الثّقافي، والإدارة المشتركة، وتنمية المواهب.. وتنظيم الهيكلة، وتشغيل الآليات باتساق منسجم مع تكتّل «جامعات التّحالف».

جمود في سوق العقارات

الجلالي لـ«الوطن»: السبب أن الناس لم يستوعبوا بعد قانون البيوع العقارية ولهذا البائع يتريث والمشتري يؤجل

٨٠ بالمئة من مدخلات بناء العقار مستوردة

رامز محفوظ

أكد الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» وجود حالة تعتبر أقرب للجمود حالياً بالنسبة لبيع وشراء العقارات وليست هناك حركة بيع وشراء كبيرة.

ولفت إلى وجود انخفاض في دخول المواطنين وهذا الأمر يعتبر أحد أسباب الجمود في حركة البيع والشراء لكن السبب الجديد في الجمود الإجراءات المتعلقة بعملية الشراء والبيع ووضع مبلغ مالي في البنك وهذا الأمر يجعل الناس يتريثون في الشراء إلى حين معرفة إلى ما ستؤول إليه الأمور، وكذلك إلى حين استيعاب وفهم المحامين قانون البيوع العقارية.

وأشار إلى أن قانون البيوع العقارية واضح لكن المشكلة بإجراءاته وتطبيقه وليس هناك دراية بعد كيف ستكون الضريبة على العقارات، لافتاً إلى أن لقانون البيوع العقارية حالات وإجراءات مختلفة ومتنوعة ففي حال أراد شخص على سبيل المثال بيع «طابو» فإن الضرائب تختلف في هذه الحالة عن نقل الملكية لذا فإن هناك ضرائب جديدة فرضت وتختلف من حالة إلى أخرى وهذه الإجراءات الجديدة التي صدرت في قانون البيوع العقارية جعلت الناس يتريثون أثناء البيع والشراء للعقارات وينتظرون إلى أين ستصل الأمور بهذا الخصوص.

وبيّن الجلالي أن الشخص عندما يبيع عقاراً اليوم يوكل محامياً ليعرف ماذا سيترتب على عملية البيع من ضرائب ورسوم وهذا الأمر ساهم بتوقف حركة البيع بنسبة ضئيلة.

وأفاد الجلالي بأن تذبذب سعر الصرف حالياً رغم استقراره في الفترة الأخيرة ساهم في حدوث حالة تخوف لدى المواطنين وعزوفهم عن بيع عقاراتهم المملوكة لهم، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن شراء بيت في مناطق منظمة اليوم يحتاج لمبالغ مالية هائلة.

وأوضح أن العنصر الأول الذي يحكم أسعار العقارات هو التكاليف لكن في بعض الأحيان قد تنخفض أسعار العقارات أقل من التكلفة وذلك في حالة الكساد الذي يكون سببه انخفاض الدخول وفي حالة الكساد يلجأ تجار العقارات لبيع شقق سكنية تكلفتها عليهم ١٠٠ مليون على سبيل المثال بسعر ٨٠ مليوناً والهدف من اللجوء لذلك هو للتخفيف من الخسارة أو لأن التاجر يكون بحاجة إلى الأموال والسيولة.

وبيّن الجلالي أنه منذ نحو عشرة أيام ارتفع سعر الحديد عالمياً، موضحاً أنه على الرغم من انخفاض سعر الصرف خلال الفترة الماضية ارتفع سعر الحديد في الأسواق بسبب ارتفاع سعره عالمياً ووصل سعر الطن اليوم لحدود ٣ ملايين ليرة.

وعن نسبة المواد المستوردة في العقارات أوضح الجلالي أن ٨٠ بالمئة من مدخلات بناء العقار على الهيكل مواد مستوردة بالقطع الأجنبي وأبرزه هذه المواد الحديد ونسبته في البناء على الهيكل تقارب ٧٠ بالمئة، في حين أن نسبة مدخلات إنتاج العقار المكسي من المواد المستوردة أكبر من ذلك وقد تصل إلى ٩٠ بالمئة.

وختم الجلالي حديثه بالقول إن المشكلة حالياً هي أن العرض قليل والطلب على العقارات كذلك قليل، والحل الأمثل والأجدى لانخفاض أسعار العقارات هو زيادة العرض من خلال التوسع في بناء الوحدات السكنية الجديدة.

تيناوي: تراجع في حالات المضاربة ولم يصدر قرار يسمح للمصارف بتمويل المستوردات

الحلاق لـ«الوطن»: مثل هذا القرار يسهم في تراجع الأسعار

عبد الهادي شباط

كشف نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن معظم التقديرات تفيد بتراجع حالات المضاربة والتلاعب في سعر صرف الليرة في السوق الموازية خلال الشهر الماضي وأن ذلك يعود لجملة القرارات والإجراءات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والخطوات التي ينفذها مصرف سورية المركزي بهدف دعم الليرة السورية والمحافظة على سعر الصرف.

وأكد عدم وجود قرار رسمي حول ما تم تداوله أمس عن وجود توصية تجيز للمركزي السماح للمصارف الخاصة والعامة العاملة في السوق السوري ببيع الدولار وفق سعر النشرة الرسمية المحدد بـ(٢٥٢٥) ليرة وذلك لتمويل استيراد أهم المواد الأساسية والاستهلاكية التي تعادل ٧٠ إلى ٨٠ من المستوردات السورية على ألا تتجاوز العمولة ١٠ بالمئة.

لكنه اعتبر أن صدور مثل هذه التوصية أو القرار يمثل أهمية واسعة للنشاط الاقتصادي لجهة تأمين قنوات تمويل آمنة للمستوردات بالقطع الأجنبي ويسهم في تخفيف وكبح حالات المضاربة وحلقات السمسرة في السوق الموازية.

بينما اعتبر خازن اتحاد غرف التجارة السورية محمد الحلاق أن مثل هذا القرار إن صدر يسهم في تمكين التجار والصناعيين من تسعير منتجاتهم ويمنح مساحة أكبر من الأمان لهم لأن المشكلة الأبرز في النشاط الاقتصادي خلال المرحلة الماضية هي سعر الصرف والحصول على تمويل بالقطع الأجنبي عبر قنوات واضحة وآمنة وثابتة وأن المطلب الأول لدى الصناعيين والتجار اليوم هو تثبيت سعر الصرف لأنه يسمح باستقرار النشاط الاقتصادي.

مبيناً أن مثل هذه التوصية بالسماح للمصارف بتمويل المستوردات بسعر ٢٥٢٥ ليرة للدولار يؤدي حكماً إلى تخفيض تكاليف الإنتاج خاصة في المواد والسلع المستوردة أو التي تصنع محلياً لكنها تعتمد على مواد أولية مستوردة.

وأن انخفاض تكاليف الإنتاج لدى الصناعي أو التاجر يقود لطرح هذه المنتجات بسعر أقل في السوق وحصول المستهلك عليها بسعر مقبول ومدروس وكان تذبذب سعر صرف الليرة هو العامل الأهم في حالة الفوضى والارتفاعات السعرية في السوق.

إضافة إلى أن مثل هذا التوجه يخفف الضغط على القطع الأجنبي في السوق المحلية التي كان بلجأ لها الكثير من الصناعيين والتجار لتأمين القطع الأجنبي، ومن المهم اليوم للصناعي والتاجر حصول تراجع في أسعار السلع والبضائع لتعزيز حركة المبيعات التي تتراجع مع ارتفاع الأسعار.

وفي حال صدور توصية تسمح للمصارف بتمويل المستوردات نكون أمام قرارين من المركزي الأول هو الذي صدر منذ فترة وجيزة وسمح بموجبه لشركات الصرافة بتمويل المستوردات للتجار والصناعيين وفق أولويات يتم تحديها ولكن بسعر يتجاوز ٣ آلاف ليرة، والقرار الثاني في حال صدوره يسمح بتمويل المستوردات من المصارف العاملة في السوق المحلية وبسعر ٢٥٢٥ ليرة.

وكان مصرف سورية المركزي عدل نشرة «المصارف والصرافة» ليصبح سعر شراء الحوالات الواردة من الخارج: الشخصية والويسترن يونيون، والواردة لمصلحة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات والمؤسسات الدولية الإنسانية الواردة معادلاً لـ٢٥٠٠ ل.س/دولار أميركي، موضحاً أن ذلك في إطار سعي المصرف إلى توحيد أسعار الصرف وتشجيع الحوالات الخارجية وجذبها عبر الأقنية النظامية بما يحقق مورداً إضافياً من القطع الأجنبي يتم توجيهه لتحقيق المصلحة العامة.

على ذمة لجنة مربي الدواجن:

كل مرب لديه ٣٠ ألف دجاجة يخسر يومياً مليون ليرة

الوطن

بيّن عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قيام مؤسسة الأعلاف باستلام ٩٠ ألف طن من الذرة العلفية من الجانب الروسي بعد الاتفاقية التي تم التعاقد عليها مؤخراً مع الحكومة السورية يعتبر أمراً جيداً، لافتاً إلى أنه من الطبيعي أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على مربي الدواجن وذلك في حال تم توزيع كميات كافية بحيث يتم إعطاء كل دجاجة بياضة ٢ كيلو ذرة شهرياً.

وأكد أنه حتى تنخفض أسعار الفروج والبيض في الأسواق يجب أن تقوم مؤسسة الأعلاف بإعطاء مربي الدجاج البياض عن كل دجاجة بياضة ٢ كيلو ذرة شهرياً ومربي الفروج عن كل فروج كيلو واحد كمية فول صويا و٢ كيلو ذرة صفراء خلال دورة التربية ومدتها شهرين ، لافتاً إلى أنه في حال تم إعطاء المربي هذه الكميات من قبل المؤسسة فإن ذلك يؤدي إلى تغطية حاجة المربي بشكل تقريبي من المقنن العلفي ويساهم في تخفيض التكلفة على المربي بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً.

وأوضح حداد أن الدجاجة البياضة تستهلك شهرياً بين ٣,٥ و٤ كيلو علف شهرياً على حين أن الفروج الواحد يستهلك ٤ كيلو علف خلال دورة التربية.

وتساءل حداد هل بإمكان مؤسسة الأعلاف أن تعطي مربي الفروج عن كل فروج ٣ كيلو علف كل دورة تربية مستبعداً أن يتم هذا الأمر مستقبلاً ، ومبيناً انه في حال تم إعطاء المربين هذه الكميات سيلجأ كل المربين إلى مؤسسة الأعلاف لشراء الأعلاف وهذا الأمر سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج ومن ثم انخفاض أسعار الفروج في السوق.

ولفت إلى أنه منذ شهر شباط الماضي مؤسسة الأعلاف متوقفة عن بيع المقنن العلفي إلى مربي الدواجن ولم يستلم أي مرب مقننا علفياً من المؤسسة وذلك بسبب عدم توافره لدى المؤسسة وعدم قيامهم بافتتاح باب التوزيع لدورة علفية جديدة.

وأشار حداد إلى أنه منذ ثلاثة أشهر يشتري المربيين المقنن العلفي من القطاع الخاص والمشكلة أن الأسعار في القطاع الخاص مرتفعة، مشيراً إلى أن سعر كيلو الذرة الصفراء اليوم في القطاع الخاص بحدود ١٢٠٠ ليرة وسعر كيلو كسبة فول الصويا بحدود ٢٢٠٠ ليرة ، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن تجار الأعلاف توقفوا عن بيع الأعلاف للمربين بالأمس تحت ذريعة ارتفاع سعر الصرف.

وبيّن حداد أن المربي الذي لديه ٣٠ ألف دجاجة بياضة يخسر يومياً مليون ليرة وفقاً لأسعار مبيع البيض حالياً في الأسواق.

وأكد أن صيصان الفروج رخيصة وليس هناك رغبة لدى المربين بتربية الفروج بسبب انخفاض أسعار الفروج حالياً ، مبيناً أن سعر كيلو الفروج الحي وصل خلال شهر رمضان الماضي لحدود ٦ آلاف وكان يربح المربي، أما سعره اليوم فقد انخفض ووصل سعر الكيلو اليوم بحدود ٤٤٠٠ ليرة والمربي حالياً يحصل على التكلفة.

وعن إنتاج الفروج والبيض حالياً أكد حداد بأن إنتاج الفروج والبيض ازداد بعد العيد وكذلك العرض ازداد لكن المشكلة حالياً أن المواطنين اتجهوا حالياً لشراء الخضار بسبب انخفاض أسعارها وخفضوا من استهلاك الفروج والبيض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارهم في الأسواق.

وأشار حداد إلى أنه بعد الخسائر المتكررة ونتيجة ارتفاع تكاليف التربية ليس هناك إقبال على التربية، مبيناً أن المكاتب التي كانت تمول مربي الفروج والدجاج البياض وتبيعهم الأعلاف والصيصان وتؤمن لهم الفحم تحتاج لتمويل ١٠ مربين لحدود مليار ي ليرة اليوم ولا تريد أن تمول المربين خوفاً من الخسائر.